

نداء عاجل
إلى
فلاحي المنوفية
ما



الحل يا وزارة الري..؟!!

المتاخرات .. كيف نصلها من الفلاحين ..! هذه هي المشكلة ؟ وقد يكون التأخير في الدفع خارجا عن ارادة هؤلاء الفلاحين وقد تكون الجهة صاحبة المبالغ هي المسئولة عن ذلك وليس للفلاحين ذنب .. ومن هنا صدرت عدة قرارات وقوانين لتخفيف الاعساء عن كاهلهم .. مثل قرارات اسقاط مديونيات بنك التسليف للحائزين لاقبل من فدان ودفع القرارات وقوائد التأخير للحائزين لايزيد من ذلك ..

واخيرا صدر قرار تقسيط متاخرات الاموال المقررة على الفلاحين على ٥ سنوات .

سعدت كل هذه القرارات من اجل تخفيف مديونيات شخصية على الفلاحين .. محدودة المبالغ والالية التي اخذوها بالسياسة او مستحقة عليهم استحقاقا مباشرا ..

المشكلة ..

اما المشكلة .. التي نحن بصدد حلها اليوم فهي تختلف من ناحية المسائل والمقاييس .. وان كانت في الهندس سائمتها من حيث انها متاخرات مستحقة على الفلاحين ..

بعد ٩ سنوات

بعد سنوات لوجي-اللاحدون بمحاطة المنوفية .. بان تفتش الري يطالبهم بمبلغ ٥٣ الف و ٩٧٧ جنيه ليرة ما دفعه التفتيش للمواطنين ومصاريف الادارة تطوع المساهلة الشخصية منذ عام ٦٨ حتى نهاية العام المالي ٧٥ .. وغير لالية وظلت منها احواله كشؤون تاليف التفتيش للجمعية التعاونية الزراعية لتدبير اسماء الزراعة التفتيش من كل جروي او مسلة لم تظهرها بوضع تكاليف لغيرها حسب الساحة التي يقوم لاجلها كل مزارع يتطلع منها لري ..

بداية المشكلة

وترجع التفتيش لبدء المشكلة التي انشأتها الجمعية التعاونية الزراعية منذ ٩ سنوات التي كانت تفتش مديونية الزراعة للتفتيش بالري .. التي كانت تفتش مديونية الزراعة للتفتيش بالري .. التي كانت تفتش مديونية الزراعة للتفتيش بالري ..



م. عثمان توفيق

بمصرفية تفتيش ري المنوفية ..



السيد الرافعي

بمصرفية تفتيش ري المنوفية ..

وبعد ان اطلع السؤلون بمديرية التعاون على ما تضمنته هذه التقارير تبين منها ان الادارة العامة لري المنوفية احوالت تفتيش هذه التكاليف التي ماموريات الفرانك بالاراضي التي تدير عليها لعدد المبالغ المطلوب لاجلها حتى نهاية العام المالي ٧٥ .. وغير لالية وظلت منها احواله كشؤون تاليف التفتيش للجمعية التعاونية الزراعية لتدبير اسماء الزراعة التفتيش من كل جروي او مسلة لم تظهرها بوضع تكاليف لغيرها حسب الساحة التي يقوم لاجلها كل مزارع يتطلع منها لري ..

بداية المشكلة

وترجع التفتيش لبدء المشكلة التي انشأتها الجمعية التعاونية الزراعية منذ ٩ سنوات التي كانت تفتش مديونية الزراعة للتفتيش بالري .. التي كانت تفتش مديونية الزراعة للتفتيش بالري .. التي كانت تفتش مديونية الزراعة للتفتيش بالري ..

بين الفلاحين وتفتيش الري
لنفسه بالري الطارئة من كل مزارع



نايل شحات الجبال
المبالغ منذ ذلك التاريخ
خصوصا وانها مبالغ
كبيرة ..

تداخل الزمامات

والجيب في الكشوف الواردة من تفتيش الري ان المبالغ المطلوبها من السائل الشخصية تتداخل مع مراكز ادارة مختلفة داخل المحافظة او مع محافظات اخرى ..

لهذا عندما عرض امر هذه المبالغ المطلوبة عن سنوات سابقة ودفعت من محاسن الامارات توزيع هذه المبالغ لاسماء المكتوب .. كما قامت بمر الجمعيات بعمل محاضر اليات حل كل جمعية كل مزارع مركز تفتيش الري اكدت انه لم يتم دفع ثمة ثريد للمكاتب لتسليم مبالغها ٥٥٠٠ م عام ٧٣ وبالتالي لا يمكن سد ان يذ

فرصة للتدبير

ولما كان لا بد من دفع هذه المبالغ الا ان تكون على فورا لتدبير في الاسماء وفي اثنائها ١٢ آخرين ... وتحويل ثرية مبالغ في حساب ثرية اخرى ١٢

تجربة المنوفية

لقد كان لمحافظة المنوفية في هذا المبلغ وهو تشكل لجان تفتيش الري والمزارع الفلاحية كسما للحصول على موافقات الزراعة بطرح الترخيص حسب حيلة كل مزارع والجمعيات الزراعية لاية مبالغ المبالغ .. ولكن المشكلة ان هذا المبلغ لم يوضع موضع التنفيذ الا بعد ان هذه المبالغ .. كيف الترخيص في المزارع الفلاحية ؟

لجنة الزراعة والري

وحملت هذه المشكلة الى لجانها والري المشكلة في محافظة المنوفية بالهندس عثمان توفيق وكل لجان الزراعة وعقوبة المزارع من حيث التكليف السامعي مدير الري والري وادار مدير التعاون والتفتيش .. وكان مدير عام بنك التسليف .. وكان مدير عام بنك التسليف .. وكان مدير عام بنك التسليف ..

وما زال المشكلة لانه لا توجد لجان .. وهم لم يطالبوا من الري ان يؤدي عمل المزارع لاية مبالغ والمبالغ كبيرة ولا بد من حل ..

ما الحل ..!

ونحن نضع المشأ امام الهندس في الزراعة والري وهو قائد على عمل الري وهو الامانة لفرسان في مجلس الوزراء .. انما القرار الذي اتخذه في هذا المبلغ .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري ..

البيان المتعاوني

تجارت الحركة التعاونية في مصر الآن مرحلة حاسمة في تاريخها وتطور بعض المناقشات على السنة الناس في كثير من المواقع مستهدفة من وراء هذا التعرف على حقيقة المواقف التي ادت اخيرا الى حل الاتحاد التعاوني المركزي الزراعي وفي اعتقادي انه ينبغي ان يكون هناك اساس سليم لهذه المناقشات ، واساس اكثر سلامة فيما يتعلق بالكتابة في هذا الموضوع ، لان كل كلمة تكتب تستلزم وقوفها الكثيرون وقد تكون لها اثار بعيدة المدى ومن هنا نطالب دائما بالدراسات التي تتعلق بالتخطيط التعاوني وان هذه الدراسات ينبغي ان تكون دراسات علمية ، وتسترشد بالتجارب التي مرت بها الدول والنتائج التي تحضت عنها ، وبمبدأ حاجة مصر للتعاون لواصله السير في طريق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في اطار من حماية المكتسبات الاشتراكية التي سمد بها الكثيرون وتصحيح مجالات الانحراف في التطبيق الاشتراكي .

وانني ارجو ان اوجه النظر الى حقيقة ينبغي ان نعيها جميعا وهي ان السيد الرئيس محمد انور السادات قد اعلن في العاشر من يونيو سنة ١٩٧١ ما يلي :-

ان مواصلة السير في طريق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يعني اولا حماية المكتسبات الاشتراكية ويعني ثانيا خلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها ، وان خلق هذه الظروف يعني في الجانب السياسي والاجتماعي تسعين ما يعني تطوير الملكية التعاونية الانتاجية لتلعب دورها في عملية التنمية وارساء العلاقات الاجتماعية الجديدة .

هذه الكلمة التي قالها السادات تعتبر في تقديرى ناديا وريشا للعاملين في الحركة التعاونية والمهدين بها خاصة وان هذه الكلمة تضي مواصلة السير في اطار من التطور والتقدم ودفع عجلة الانتاج بما من شأنه تحقيق بقاء كمالى سليم كما والى في نفس الوقت اوجه النظر الى ان الدولة قد اوفقت حرجا كبيرا في خلقها مع الحركة التعاونية بحيث يتحقق العمل المشترك في تسيان اسواقى سليم : قام على دعائم من التعاونية والتسوية الشبيهة في اطار من الرقابة الحكومية وفي هذا الاثر بما لاه السيد وزير الزراعة وتحت وصو الهندس الكبير سيد مرسى الذي ادرجت الحركة التعاونية الحديثة باسمه ، ومن هنا ان دور واضح ومختلف في هذا المجال وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتخطيط للحركة التعاونية لا تال من التعلق عليه ان التعاون نظام شعبي ينبى من الشعب ، ويعد ادارة ديمقراطية .. كما اوضح ايضا ان المقصود من التنظيم التعاوني هو اشراف الحكومة عمل توجيه التعاون لتقديمه للفلاحين عموما وليس معنى ذلك سلب حقوق مجلس الادارة او الاعضاء ومما لا شك فيه ان اي تطور تعاوني ينبغي ان يقرس الايمان بالتعاون والتفهم فيه بصفة عامة ، وبالاريف بصفة خاصة .

ولعل من ثمة ايضا ونحن نتكلم في موضوع البيان التعاوني ان يقرس الايمان بالتعاون والتفهم فيه بصفة عامة ، وبالاريف بصفة خاصة . ولعل من ثمة ايضا ونحن نتكلم في موضوع البيان التعاوني ان يقرس الايمان بالتعاون والتفهم فيه بصفة عامة ، وبالاريف بصفة خاصة . ولعل من ثمة ايضا ونحن نتكلم في موضوع البيان التعاوني ان يقرس الايمان بالتعاون والتفهم فيه بصفة عامة ، وبالاريف بصفة خاصة .

ونحن نضع المشأ امام الهندس في الزراعة والري وهو قائد على عمل الري وهو الامانة لفرسان في مجلس الوزراء .. انما القرار الذي اتخذه في هذا المبلغ .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري ..



حسنى
الاشعر

الحركة التعاونية في اراء راسائها ..!

جهاز محارب على اقل قدر من الكفاءة والفرص لرسالة التعاون

ضرورة الارتفاع بالمستويات العلمية والفنية للمؤسسات التعاونية

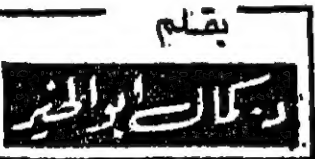
حقيقة الواقع التي أدت إلى حل الاتحاد التعاوني الزراعي في مصر

نوجه اليها الانظار وردت في هذه الوثيقة التي تشرطنا بوصفها واقرا المؤتمر :-

ينبغي في سبيل خلق الثقة في التعاون ان نوجه جهارا ومساويا على اقل قدر من الكفاءة والفهم رسالة التعاون ، بتولى مهمة الاشراف على أنظمة الضبط الداخلي في الجمعيات التعاونية ، كما يقوم في الوقت نفسه بهيئة الرقابة المستقلة لسياسات الجمعية ، والتي ينبغي ان تتم بصورة من شأنها التيسير على من ولي مجال التعاون الرياسي بالسلطة حاليا بضرورة الارتكاع بالمستويات العلمية والفنية للقيادات بحيث يمكن تحديد دور الجمعيات التعاونية في الازمة بوضوح .

ولما ان هذا الدور ينبغي ان يتركز في الاسهام في التخطيط للانتاج وان تصبح الجمعية التعاونية جهازا متباعدة جهارا وتوزيع الخدمات داخل الزراعة على الفلاحين تكون حلقة في جهاز التنسيق وان تكون الجمعية نواة حية في تقديم الاقتصاد الرياسي ودفع عجلة التقدم في المجتمع من طريق العمل على وجود الجهاز الوطني الزراعي والمساعد على النهوض بالاقتصاد للمزارع على عاتق الجمعية ولجميعها من اداء الدور المطلوب منها وان يعمل هذا الجهاز الوطني تحت اشراف الهيئات لجلس الادارة الذي ينبغي ان يشكل في اطار من تفهم وبمشاركة الادارة مسئلة العمل والتطور والاعتماد على يد ..

ونحن نضع المشأ امام الهندس في الزراعة والري وهو قائد على عمل الري وهو الامانة لفرسان في مجلس الوزراء .. انما القرار الذي اتخذه في هذا المبلغ .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري .. وهو ان يخصص في كل مزارع لري ..



يقيم
دكتور عبد الحفيظ

منها اساس إعادة تنظيم البيان التالي على اساس شي من التابعة الى الة ٥٥٥٠ على ان يتم في اطار اهم حيلة الصحة في هذا الامر الكبير وفي غيره من المؤتمرات السابقة واللاحقة وهي انه ينبغي ان تتخذ كلمة الاستعدادات وتدير الامكانيات اللازمة لاندماج التعاوني اولا وقبل الة اي بيان يتحدد على نفسه ويستشر شرك التعاون في بناء الجمع ، وخاصة وان التعاون بلاسلته واسلوبه يتغير غير دعامة من دعامة الاشتراكية ، وان يستهدف ليس فقط تحسين الشؤون الاقتصادية كجموع اطفاله ٥٥٥٠ انما يستهدف ايضا هذا امر واقع من هذا .. هو خلق المواطن الصالح الذي يؤمن بنفله ويؤمن بولته ويؤمن بقدرته على خلق والابداع والابتكار في اطار من الحقبة الدينية والاشراكية الذي يدعو الناس الى ان يتعلموا ويتعلموا ويستفيدوا في ذلك باعل الذكر اي عمل التفتيش

كما وان هناك نقطة اخرى على جانب كبير من الاهمية وردت في هذه الوثيقة العلمية التي اقراها هذا المؤتمر الكبير وهذه الوثيقة التي تشير اليها هي ما يأتي :-

المسؤولية الاجتماعية

في واقع عالى

الرقابية

الحكومية

دفع للعجب او العجبة ، جميعا يرون هذا الاجراء العنيف الذي حدث وهو حل الاتحاد التعاوني المركزي الزراعي .. وحينما ننظر الى اسباب الحل ينبغي علينا ان نتساءل هل هذا الحل يعني ان الحركة التعاونية الشعبية وان وحدها التي كانت مسئلة وان قرار الحل هذا كان عقابا لها ؟

اننى لا اريد ان اظلم في هذا الموضوع لان الفلاحين يقولون دائما انهم فلاحون وامانة التوجيه والاقتصاد ان هي الا مسئلة الدولة وهذه المسئولية ينبغي ان تكون في اطار العلم والايمان وهذا شعار هذه الدولة التي رفقه الرئيس السادات واننى اتساءل هل فاعلت الدولة حقها وصداها ؟

هل فصلت التخطيط عن التنفيذ ؟
هل اقامت الجهاز المحاسبى التعاوني الفنى المتاح ؟
هل اعتمدت التعاونيين ؟
هل ٥٥٠٠ هل ٥٥٠٠ هل ٥٥٠٠
هل لا يتسنى المجال للزراعة وطالبها به مرات ومرات من قبل ؟

ان قرار الحل هذا يعني اننا جميعا قد فشلنا في اعداد الخطوات العلمية السليمة التي يتحقق من خلالها بقاء تعاوني سليم واننى بكل وضوح وبكل صراحة اصنع مسئلة الضبطة على الرقابة الحكومية واحكاما تامة الاسهام في هذا الشغل للاتحادات التعاونية المركزية في شتى أنحاء العالم هي راس الحركة التعاونية وعقلها المدير وفى تعامل في جميع الدول الاشتراكية في اطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعى للدولة .. وفى الراس الطبيعي للحركة التعاونية ..

وهل نرضى ان تكون الحركة التعاونية في مصر بغير راس . واكثر من هذا فقد شهدت دول العالم التقدم والعالم الثالث التي حضرت لجلسان الحلف التعاوني الدولي ، ومؤتمره الاخير الذي انعقد في باريس . شهدت هذه الدول بمسئلة مصر .. فقد اجتمعوا على ان مصر تعتبر رائدة فضلا لى كثير من التجارب التعاونية والتي منها الحركة العلمية والصحافة التعاونية .. وذلك في ضوء العرض الذي قام به وفد مصر في هذا المؤتمر .. وهذا يفرض علينا التزاما آخر .. هو ان نؤكد للعالم .. ان مانسبر فيه الان هو خطوة تصحيحية نحو اتخاذ خطوات اكثر ايجابية .. وان راس الحركة بات .. وان مصر بدون الله ستغرق راسها اندا في مجال التعاون بحيث تصبح المقر الدائم للمكتب الاتليسي للجلف الذي نادىنا بافضاله ..

وهذا هو واقعنا جميعا لا فيه خير هذه الامة ..

وهذا هو واقعنا جميعا لا فيه خير هذه الامة ..

وهذا هو واقعنا جميعا لا فيه خير هذه الامة ..

وهذا هو واقعنا جميعا لا فيه خير هذه الامة ..

